

## بناء أنظمة حماية اجتماعية وطنية قادرة على الاستجابة للصدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

راكيل تيبالدي، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

• الظروف الهشة لموظفي البرامج تشكل تحدياً في تنفيذ البرامج، ففي بعض الأحيان تتأخر رواتبهم و/أو لا يتم تعويضهم عن مصاريف متعلقة بالعمل. هذه التحديات تتفاقم في الأزمات.

### التوصيات

• هناك حاجة إلى استثمارات في الاستعداد والتنسيق لتعزيز صمود الأنظمة وقدرتها على الاستجابة: بالنسبة للبلدان التي لم تضع قط استراتيجية حماية اجتماعية واسعة النطاق، فإن وضع سياسات واضحة للحماية الاجتماعية يجب أن تكون رأس قائمة الأولويات. علاوة على ذلك، فإن أخذ التوسع في السياسات في أوقات الأزمات في الحسبان يمكن أن يعزز من الإستجابة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين التنسيق بين الحماية الاجتماعية وإدارة الكوارث والجهات الفاعلة في العمل الإنساني وتعزيز تدابير التأهب للطوارئ يمكن من أن يعزز من صمود الأنظمة وقدرتها على الإستجابة.

• التحول من قواعد البيانات الخاصة بالبرامج إلى سجلات اجتماعية متكاملة: ينبغي توسيع تغطية الأنظمة والسجلات إلى كل الفقراء والفرعيين من الفقر والأشخاص الضعفاء وغيرهم، ويجب أن تكون هناك تقييمات منتظمة في أوقات الاستقرار لفهم مدى إكمال وتحديث وأهمية قواعد البيانات الخاصة بالحماية الاجتماعية.

• ضمان قابلية توسيع أنظمة الدفع: إن حصر مزودي خدمة الدفع وأن يكون هناك اتفاقات طوارئ معهم هو أمر مهم وكذلك أيضاً هو الاستثمار في التكنولوجيا لتسهيل عملية الدفع.

• نحو تمويل عام مستدام للنظم القائمة على الحقوق وأنظمة الإستجابة: ينبغي على الحكومات أن تضمن وجود تمويل عام من أجل توفير خدمات الحماية الاجتماعية المنتظمة، وهذا التمويل العام لابد من حمايته خاصة في أوقات التقشف. كما يمكن أيضاً تأمين التمويل الطارئ من قبل الحكومات و/أو الجهات المانحة أو صناديق الزكاة أو آليات التأمين. علاوة على ذلك، لا بد من مراجعة الإجراءات المالية الخاصة بصرف مساعدات الحماية الاجتماعية ومعالجة تحدياتها، خصوصاً إذا كانت تلك التحديات تؤثر على قدرة الإجراءات في توصيل المستحقات إلى المستفيدين وموظفي البرامج في وقت مناسب.

• تطوير نظم رصد وتقييم البرامج القائمة على الأدلة: في أوقات الاستقرار، من الضروري الاستثمار في تطوير نظم رصد وتقييم قوية توفر البيانات اللازمة للبرمجة القائمة على الأدلة. ويمكن أن تشمل هذه النظم أيضاً المؤشرات المتعلقة بالصمود على مستوى المستفيدين وعلى مستوى النظام.

• الاستثمار في القدرة على التنفيذ لضمان صمود النظم وقدرتها على الإستجابة: ضمان احترام قيمة موظفي البرامج وقيمة الأخصائين الاجتماعيين وضمان مكافئتهم وقدرتهم على القيام بأدوارهم في الأوقات العادية والأوقات الغير عادية هي أمور بالغة الأهمية. فنظم الإستجابة تحتاج إلى موظفين مدربين على الاستعداد للطوارئ والإستجابة لها وعلى إستخدام الآليات المختلفة التي تمكن النظم من الإستجابة (مثل نظم إدارة المعلومات، حصر مقدمي خدمات الدفع البديلة)، وكذلك القدرة على توصيل القرارات الخاصة بإدارة البرامج في أوقات الصدمات المحتملة.

ملاحظات:

Policy instrument 1  
2. أي ذات طابع مؤسسي

المراجع:

Tebaldi, R. 2019. "Building Shock-Responsive National Social Protection Systems in the MENA Region." Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office.

عادة ما ينظر للحماية الاجتماعية كأداة سياساتية مهمة في معالجة الصدمات، وفي الأونة الأخيرة سعت العديد من الدراسات لمعرفة كيف يمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية أن تكون هي الأخرى مرنة وصامدة في مواجهة الصدمات. وفي ضوء هذا المشهد، فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد الفرص والتحديات أمام تعزيز قدرة أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الإستجابة للصدمات، مسترشدة في ذلك بقاعدة الأدلة المتنامية لتحليل حالات مصر والعراق والأردن ولبنان ودولة فلسطين والسودان وسوريا واليمن.

ويستند هذا التحليل على مراجعة الدراسات الخاصة بهذا الموضوع بالإضافة إلى نتائج مسح صممه وأدارته اليونسيف عبر مقرها الرئيسي بمشاركة مكاتبها القطرية في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وتم أيضاً إجراء مقابلات عن بعد مع المكاتب القطرية لليونسيف في يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠١٨ للمتابعة. ونظراً للنطاق المحدود لتلك الدراسة، فإنها يمكن أن تقدم نظرة عامة على اتجاهات وخيارات البرمجة الوطنية ذات الصلة بالإستجابة للصدمات ولكنها ليست بأى شكل من الأشكال في موضع حكم على البرامج التي قامت بتحليلها على انها من الممكن أن تستخدم في الإستجابة للصدمات ولا تدعي الدراسة أنها بديل عن دراسة جدوى مفصلة.

### النتائج الرئيسية

• لدى أنظمة الحماية الاجتماعية التي تمت مراجعتها مستويات مختلفة من المأسسة<sup>2</sup>. ففي أحد طرفي الطيف، لا تزال بعض البلدان بلا استراتيجية خاصة بالحماية الاجتماعية؛ وفي الطرف الأخر من الطيف، هناك أنظمة حماية اجتماعية مرسخة في التشريعات الوطنية. ومن الأرجح أن تكون الأنظمة المرسخة في التشريعات أكثر استجابة للصدمات وإن وجود سياسات واضحة متعلقة بالحماية الاجتماعية هو أمر أساسي في هذا الشأن.

• تشير الدراسات حول نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات أن إجراءات الاستعداد للطوارئ يمكن أن تشمل: وجود أدلة تشغيلية خاصة بحالات الطوارئ وتدريب الموظفين عليها؛ امتلاك تمويل خاص بحالات الطوارئ وعمل اتفاقات طوارئ مع مقدمي الخدمات؛ واستخدام نظم الإنذار المبكر. ومع ذلك، فإن نتائج مراجعة الحالات في هذه الدراسة وجدت أن هذا التدابير لا تزال غير شائعة.

• عدم وجود سجلات اجتماعية وطنية شاملة في المنطقة هو تحدي رئيسي لتعزيز استجابة النظم، وتتفاوت تغطية تلك السجلات تفاوتاً كبيراً بين الحالات التي تم تحليلها في الدراسة. ومع ذلك، تطورت بعض البلدان تطوراً كبيراً في إنشاء قواعد بيانات خاصة بالبرامج التي تنفذها وتشمل تلك القواعد معلومات حول المستفيدين أو/وغير المستفيدين وهذا أمر مهم للتوسع في التغطية. وعلاوة على ذلك، فإن مصر والأردن ودولة فلسطين يقومون باتخاذ خطوات لبناء سجلات اجتماعية مما سيمثل أداة مهمة في توسيع التغطية خارج المجموعة المستهدفة من برنامج معين.

• تعد المساحة المالية أحد الاعتبارات الرئيسية في جعل الأنظمة أكثر استجابة للصدمات، حيث أن عدم كفاية التمويل يعيق قابلية النظام للتوسع. في أغلب الأحوال، تم توسيع نطاق التغطية والتمويل الخاص بالبرامج التي تم استعراضها في الدراسة مع مرور الوقت، لكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التوسع للوصول إلى جميع الأسر الفقيرة والضعيفة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد تحديد صريح لأموال يمكن تعينتها بسرعة للاستجابة للصدمات.

• أزمة اللاجئين الضخمة التي تمر بها منطقة والعدد الكبير للنازحين داخلياً أبرزت تحديات التنسيق بين جهات العمل الإنساني والحماية الاجتماعية. وظهرت تحديات من ناحية تناغم توفير الخدمات بين التداخلات المختلفة - مما يشكل مصدر قلق واضح للبلدان المضيفة للاجئين. العراق هو البلد الوحيد من بين البلدان التي ركزت عليها الدراسة في تحليلها الذي يتم فيه منح الحق في الوصول إلى نظام الحماية الاجتماعية الوطني لغير المواطنين. ومع ذلك، فإن هذا الوصول يعد محدوداً في الواقع.

• إن رصد وتقييم البرامج المنتظمة ليس قوياً في معظم الحالات مما يؤدي إلى وجود فجوة في عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة. وعلاوة على ذلك فإن نظم الإدارة والمعلومات ليست قوية أيضاً.

الآراء الواردة هنا هي آراء الكاتب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو آراء حكومة البرازيل.